Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-3/148-168 Volume (12), Issue (3), 2022, Pages: 148-168

Alternative Revenues (Non-Oil) And Their Impact On The General Budget Using The Logarithmic Function

Dr. Aqeel Hamid Al-Helo [1*] And Qamar Majed Al-ghorabe [2]

[1,2] **University of Al-Muthanna: College of Administration and Economics**

ABSTRACT

The researchers aim to analyze the reality of non-oil revenues and ways to enhance them to support the federal budget, as well as the possibility of the state adopting economic policies to revive the economic sectors (industrial, agricultural, tourism, taxes, border crossings ... etc.). Also, to estimate the relationship between the variables of the study, Distributed self-deceleration (ARDL) methodology was adopted as one of the models for predicting the functional relationship between revenues and their impact on the federal budget. Moreover, the logarithmic function estimates the relationship between the budget deficit and other revenues. Economic development plans that sought to diversify the public revenue outlets, and the existence of a permanent deficit in the items of the federal budget during the years of study, as well as the existence of a long-term functional relationship between total revenues, oil revenues, and revenues generated from the tax, while the second estimated model proved the insignificance of the relationship between revenues resulting from fees, border crossings, the tourism sector, and the federal budget deficit. This study has reached several important recommendations, which are: the need to develop correct development plans and seek to implement those plans, to find revenue outlets to support the federal budget, and to direct part of the revenues generated from selling oil toward supporting various economic sectors, adopting a zero-based budget as an alternative to balancing items. These recommendations will allow Iraq to cancel or reduce allocations for Stalled and stalled projects.

Keywords: alternative revenues, general budget, logarithmic function.

Received:25/7/2022
Accepted:1/9/2022
Published:30/9/2022

*Corresponding Author:

الايرادات البديلة (غير النفطية) واثرها على الموازنة العامة باستخدام الدالة اللوغاريتيمة

أ.د. عقيل حميد الحلو[1]
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

الباحث : قمر ماجد الغرابي [2]
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل واقع الايرادات غير النفطية وسبل تعزيزها من اجل دعم الموازنة الاتحادية، فضلاً عن إمكانية تبني الدولة لسياسات اقتصادية لأنعاش القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، السياحية، الضرائب، المنافذ الحدودية ... الخ)، ولتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة تم اعتماد منهجية الابطاء الذاتي الموزع ARDL، بإعتباره احد نماذج التنبؤ بالعلاقة الدالية بين الايرادات وأثرها على الموازنة الاتحادية وايضاً تقدير العلاقة بين عجز الموازنة والايرادات الاخرى باستخدام الدالة اللوغاريتمية، وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات اهمها: عدم وجود تخطيط سليم وادارة فعالة للمرحلة ما بعد 2003، وفشل خطط التنمية الاقتصادية التي سعت الى تنويع منافذ الايرادات العامة، ووجود عجز دائم في بنود الموازنة الاتحادية خلال سنوات الدراسة، فضلا عن وجود علاقة دالية طويلة الاجل بين اجمالي الايرادات وايرادات النفط وايرادات المتحققة من الضريبة، في حين اثبتت النموذج المقدر الثاني عدم معنوية العلاقة بين الايرادات الناتجة عن الرسوم والمنافذ الحدودية والقطاع السياحي وعجز الموازنة الاتحادية، وتوصلت الدراسة الى جملة من التوصيات اهمها : ضرورة وضع خطط تنموية صحيحة والسعي الى تنفيذ تلك الخطط، لإيجاد منافذ للإيرادات لدعم الموازنة الاتحادية، وتوجيه جزء من الايرادات المتحققة من بيع النفط نحو دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، اعتماد الموازنة الصفرية كبديل لموازنة البنود وذلك سيمنح العراق فرصة الغاء او تخفيض التخصيصات عن المشاريع المتلكئة والمتوقفة.

الكلمات المفتاحية : الإيرادات البديلة، الموازنة العامة، الدالة اللوغاريتمية

المقدمة

تعتمد الدول ذات المورد الأستخراجي على العائدات المتحصلة من الاستخراج والتنقيب، الا ان تلك الايرادات عرضة للتذبذبات الخارجية التي تحصل في اسواق النفط والغاز، فعلى الرغم من ان سلعتي النفط والغاز تخضعان لظروف العرض والطلب، الا انهما يتحددان بعوامل اخرى لانهما من السلع الاستراتيجية يؤثر فيهما القرار السياسي بالدرجة الاساس، وبالنظر الى الاقتصاد العراقي فانه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل مكثف على الايرادات المتحققة من تصدير النفط، اذ تشكل ايرادات النفط نحو 97% من اجمالي العوائد من العملة الاجنبية، لذا فان الدخل القومي يتأثر بالتقلبات الخارجية، وعليه تؤثر تلك التقلبات على اعداد الموازنة العامة الاتحادية، والاسباب تعود لعوامل هيكلية عانى منع الاقتصاد العراقي منذ عقود، نتيجة غياب التخطيط السليم، لذا سعت الحكومات المتلاحقة خلال العقدين الماضيين الى ايجاد منافذ جديدة لتنويع مصادر الدخل القومي، وقد اعدت وزارة التخطيط مسودات كثيرة لتطوير الاقتصاد العراقي، الا انها كانت حبرا على ورق، لذا فان الدراسة تنصب على تحليل سلوك هيكل الايرادات خلال العقديين الماضيين واثرها على مكونات الموازنة الاتحادية.

اولاً: اهمية البحث

يكتسب الموضوع أهميته من الاتي:

- أن إمكانية ايجاد منافذ جديدة للإيرادات البديلة لكي تكون مصدر داعم للموازنة الاتحادية لا يمكن ان يتم الا عن طريق تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية لغرض ربط المعوقات بأسبابها الحقيقية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحليل العلاقة الجدلية بين ايجاد منافذ لتنويع الايرادات وأثرها على الموازنة الاتحادية لذا صيغت مشكلة البحث للاجابة على التساؤلات التالية:

1- هل تؤثر التقلبات الخارجية على الاقتصاد العراقي ومن ثم على الموازنة الاتحادية؟
2- هل ان القطاعات الساندة للقطاع النفطي تحقق إيرادات يمكن الاعتماد عليها كداعم للموازنة الاتحادية في وقت الصدمات النفطية؟
3- هل يعود ضعف مساهمة ايرادات القطاعات غير النفطية لإسباب هيكلية للاقتصاد العراقي؟

ثالثاً: هدف البحث

- تحليل واقع الايرادات غير النفطية وسبل تعزيزها من اجل دعم الموازنة الاتحادية.
- امكانية تبني الدولة لسياسات اقتصادية لأنعاش القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، السياحية، الضرائب، المنافذ الحدودية ... الخ).
- تحليل العلاقة الدالية بين الايرادات الغير نفطية واثرها على الموازنة العامة من خلال بناء انموذجا كميا للتنبؤ بالعلاقة بين المتغيرات.

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية اساسية مفادها (ان مصادر الايرادات الغير نفطية كثيرة ممكن ان تعزز كفاءة هيكل الايرادات العامة شريطة ان تدعم الحكومة القطاعات البديلة الرئيسة وان يجري تطبيق القوانين والانظمة بشكل صحيح ووضع خطط تنموية لزيادة فاعلية القطاعات الاقتصادية الرئيسة)

خامساً: حدود البحث

الحدود المكانية: تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

- الحدود الزمانية: اشتملت الحدود الزمانية على تحليل واقع هيكل الايرادات العامة لغاية 2030.

المبحث الاول : الايرادات البديلة غير النفطية واثرها على دعم الموازنة الاتحادية

المطلب الأول: التأصيل النظري لواقع الايرادات غير النفطية المفهوم والاهمية والية تنويع المنافذ

الإيرادات البديلة المفهوم والأهمية The concept and importance of alternative revenue

اولاً: مفهوم الإيرادات البديلة (التنويع الاقتصادي)

للإيرادات البديلة مفاهيم مختلفة تختلف بعضها عن البعض الأخر باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، فيتم ربط الإيرادات البديلة من قبل البعض بالإنتاج ومصادر الدخل، ويربطه الاخرون بهيكل

الصادرات السلعية، في حين يتم تحديد مفهوم الإيرادات البديلة بالسياسات التي تهدف الى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة، التي يمكن ان تتعرض لتقلبات حادة في سعرها وحجمها ويمكن ان تخضع للانخفاض المزمن، يشير مصطلح الإيرادات البديلة الى انها "جميع الموارد التي يمكن ان تزيد من الدخل من خلال أساليب التنمية الاقتصادية المتوازنة القائمة على أساس التكامل المدروس بين الأنشطة المتنوعة والقطاعات الاقتصادية" (غيلان،2007:33) كما يتم تعرفيها على انها "مجموعة من السياسات التي تجعل عملية تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية سواء كانت تقلبات داخلية او بفعل سياسات خارجية كما يحدث في الدول النامية و بالذات الدول ذات الاقتصادات الريعية من مشاكل انخفاض معدلات النمو، كذلك انعدام القدرة التنافسية في مجالات التصنيع، بالإضافة الى العديد من التأثيرات السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية هذه العوامل مشتركة تجعل الدول الريعية امام حقيقة ضرورة العمل بالتنويع الاقتصادي (Hvidt, (Martin, 2013:4

تعد الإيرادات البديلة احد اهم الوسائل الحديثة لزيادة مصادر الإيرادات، اذ ان لتنويع مصادر الايرادات أهمية كبيرة في خلق اقتصاد قادر على التطور والاستمرار، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، اذ ينظر خبراء التنمية التابعين للأمم المتحدة على ان التنويع الاقتصادي ينطلق من فكرة تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية المعروفة في تحقيق الإيرادات العامة للدولة، والتوجه نحو استحداث مصادر مختلفة للإيراد كتطوير هيكل الصادرات، مما يتطلب ان يكون للقطاع الخاص بصمة واضحة بالاشتراك في سياسات التنويع الاقتصادي، فكلما تنوعت مصادر الدخل توسعت القاعدة الإنتاجية، وازدادت مساهمة القطاعات الخاصة سواء كانت خدمية او سلعية في الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يتم التخلص من المخاطر الطارئة بسبب هيمنة القطاع الريعي. (ZEGHACHOU, DEHANE and others,2017:6).

للتنويع الاقتصادي العديد من المفاهيم التي يصب كل منها في تفسير معين بسبب الابعاد المتعددة لمفهوم التنويع، اذ يشير بعض المفاهيم الى ان التنويع "الوسيلة التي تمكن الدولة من الوصول الى اقتصاد قوي يمتلك الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة أي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال الى استغلال باقي الموارد وتمتينها كالزراعة والصناعة وخلق قاعدة إنتاجية"، اما في ما يتعلق بالدول الريعية فأن التنويع الاقتصادي يعرف بتطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية (ايرادات بديلة) وتقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته وتقوية دور القطاع الخاص في التنمية جنب الى جنب مع القطاع العام، في حين ينظر للتنويع من مفهوم اخر على انه " جميع السياسات التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات التي تتعرض للتذبذب ما بين الأسعار والكميات" يلاحظ من المفهوم ان التنويع يقتصر على الصادرات، وان عملية التنويع تأخذ اتجاهين الأولى هي ان عملية التنويع تكون بشكل افقي فيتعين ان يخلق فرصا جديدة لمنتجات جديدة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية اما الاتجاه الثاني للتنويع فيأخذ الشكل العمودي المتمثل بزيادة الروابط و الاندماج بين منتجات القطاعات المختلفة، ضمن اطار المفهوم فأن تركيز التنويع يقتصر على قطاع التجارة الخارجية وحركة الواردات و الصادرات للدولة، فضلا عن ان ذلك هناك من يشير الى ان التنويع مرتبط بالدرجة الأولى بالاستثمار. (الطائي،2021:50).

الشكل (1) الهرم الوظيفي للقطاعات الاقتصادية المتنوعة

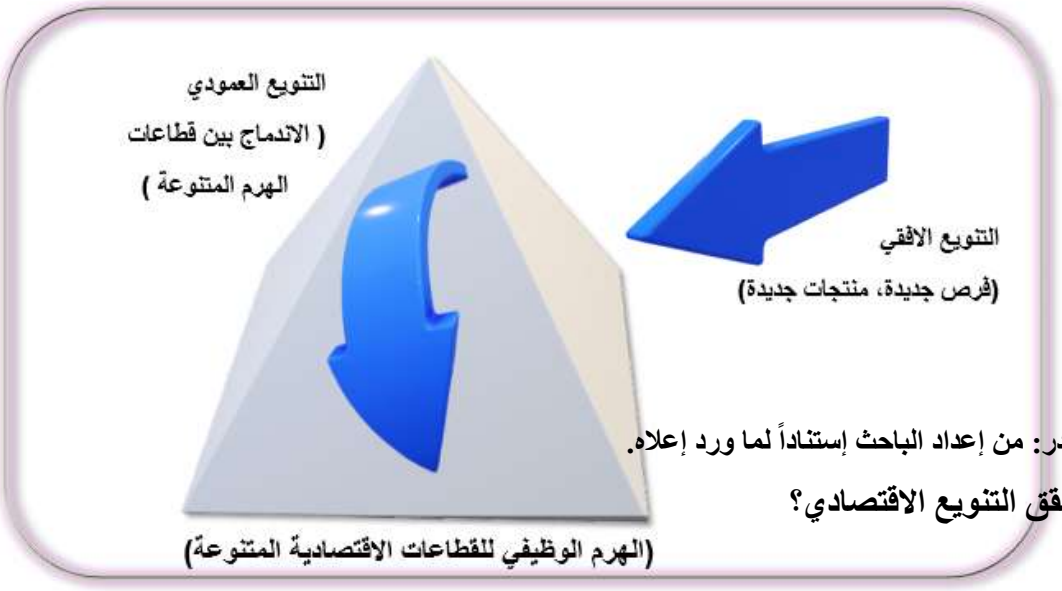

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لما ورد إعلاه.

ثانياً: كيفية نحقق التنويع الاقتصادي؟

تشير الادبيات الاقتصادية الى ان سياسة التنويع الاقتصادي تأخذ وقتًا طويلا، اذ تتطلب تخطيط استراتيجي طويل الأمد، وكذلك العمل بسياسة اقتصادية تتناغم مع وضع الدولة الاقتصادي مثل مراعاة انخفاض الموارد، واستخدام الأساليب والأدوات التي تمكن الحكومات من تقييم الإنجازات المتحققة مقابل الأهداف الموضوعة (Ferreira,2009:20).

لذا يمكن ايجاز بعض الطرق الى تؤدي الى التنويع الاقتصادي حسب الاتي: (Jolo, Ari, Koç,2022:11):

1- يتوجب على الدول الغنية بالموارد ان تزيد تدريجياً الاهتمام بتكوين راس المال الاجمالي لديها، لتتمكن من الوصول الى درجه متقدمة يسهل معها التنويع الاقتصادي، اي بمعنى اخر يجب ان تعيد تهيئة البنية التحتية (كالمطارات والموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة... الخ) وكذلك التركيز على تحسين المرافق التعليمية والتدريبية، ويرجع ذلك اولاً: الى ان النقل يسهل انتشار المنتجات المحلية في الخارج مما يزيد من تنوع الصادرات وبالتالي التنوع الاقتصادي، وثانياً توجد ادلة قوية على ان التعليم يحسن التنويع الاقتصادي بشكل كبير، لذلك تتطلب تلك الدول استثمارات كبيرة في المرافق التعليمية والتي هي ايضا تقع ضمن تكوين راس المال الإجمالي.
2- يعد التطور المالي من اهم المتغيرات الاقتصادية الإيجابية ولأكثرها تأثيراً، لذلك يجب ان تسعى الدول الغنية بالموارد الطبيعية ان تطور انظمتها التمويلية، عن طريق استحداث وتحسين (الادوات المالية) لدعم المستثمرين المحليين من خلال تعبئه راس المال المحلي وكذلك دعم للقطاع الخاص من قبل البنوك لزياده تكوين الأموال، ويجدر الإشارة الى ان الدول الغنية بالموارد لكي تحقق التنويع الاقتصادي يجب عليها ان تحافظ على الشفافية والمسائلة والإدارة بشكل صحيح.
3- وضع عدد من الشروط المسبقة للاستثمار الاجنبي المباشر، اذ يقلل الاستثمار الاجنبي المباشر وصافي التدفقات الداخلة من التنوع الاقتصادي في الدول ذات الموارد الطبيعية، وذلك لان الشركات النفط والتعدين الكبرى تستثمر بكثافة في تلك الدول، لذلك فان هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر يعمق اعتماد الدول الغنية على الاعتماد على الموارد الطبيعية فقط ويبعدها عن الصادرات والتنوع الاقتصادي.
4- التعليم هو العامل الذي له التأثير الإيجابي الأكبر من بين جميع المتغيرات الاقتصادية والهيكلية الأخرى، لذلك قد يكون التعليم جذابا وعاملا رئيسا للدول الغنية بالموارد لتنويع اقتصادها من اقتصاد قائم على الموارد الى اقتصاد قائم على المعرفة، ولكن يحب أولاً: ان تلجأ تلك الدول الى اعادة تصميم مناهجها للتركيز عن المدارس الثانوية المهنية المتخصصة والمختصة وفقا لاحتياجاتها والتي توفر المهارات والقدرات جنبا الى جنب مع التعليم والتدريب، ثانياً: سيكون لخريجي تلك المدارس المهنية خبرة عالية وخلفية صناعية، لذا يجب على الدول الغنية بالموارد توجيهها ودعمها اما نحو التعليم الجامعي ذي الصلة لزيادة قوه العمل او ليصبحوا رواد اعمال في القطاعات ذات الأولية.

المطلب الثاني: التأصيل النظري للموزانة الاتحادية أهميتها والية اعدادها

اولاً: مفهوم الموازنة العامة

الموازنة العامة هي الخطة النقدية واداة الإدارة لتخصيص مواردها المالية والمستقبلية وتساعدها في تقييم الأداء ومعرفة أوجه القصور وكذلك معرفة الإنجازات في العمليات القائمة بالاعتماد على النتائج المالية، فالموازنة العامة هي وثيقة سياسية للحكومة المركزية، توضح من خلالها كيف ستحدد أولوياتها وتحقق أهدافها للسنوات القادمة، فهي أداة أساسية للسياسة المالية مما يعطيها قدرة التحكم بالاقتصاد ككل بالتناغم مع باقي أدوات السياسة المالية كالقوانين والعمل المشترك مع الجهات الأخرى الفاعلة بالمجتمع، وتهدف الموازنة الى جعل كل التطلعات والمخططات للسنوات القادمة حقيقية وواقعية، الا انها تذهب ابعد من ذلك، فهي عقد بين المواطنين والحكومة لذا من الواجب ان تكون تلك الوثيقة واضحة وشفافة وذات مصداقية فتقوم بتوضيح كيفية زيادة الموارد وتخصيصها وسبل تقديم الخدمات العامة، وان يكون لديها خطة لتحقيق الأهداف المرجوة، واستخدام الموارد المتاحة بفعالية عالية وبكفاءة وبطريقة مستدامة (GLOBAL INNOVATIVE,2015:2).

تتخذ السلطة التشريعية من الموازنة العامة وسيلة تستدل بها على كفاءة اداء أجهزتها سواء التشريعية او التنفيذية والرقابية، من خلال النظر الى إنجازات التنمية التي حققتها الموازنة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالاطلاع على جداول مدخلات ومخرجات الموازنة العامة لكي تستطيع الحكومات بواسطتها ان تعكس فلسفتها بإدارة الحكم وتطوير المجتمع في مختلف المجالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف المخطط لها خلال فترة زمنية معينة ومحددة مسبقاً (سلوم، المهايني، 2007:92)، تخدم الموازنة العامة مجموعة متنوعة من الأغراض التي تحدد مسار العمل الحكومي في المستقبل فالتوجه المستقبلي للموازنة يؤكد الحاجة للتنبؤ اذا ان الشغل الشاغل للموازنة هو تقدير الايراد والانفاق في السنوات القادمة، كما انها وسيلة لمساءلة الحكومات بتقييم أدائها عن طريق التزام الإدارة بالموازنة المقررة، علاوة على

ذلك هي أداة للعلاقات العامة اذ تستخدمها الحكومات لترويج لأجندتها وإعلان نجاحاتها، كما يتم استخدام الموازنات كأداة للسياسة الاقتصادية بإدخال التعديلات على الانفاق والضرائب في محاولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد او لتعزيز النمو والازدهار فالموازنة العامة هي من بين اكثر مصادر المعلومات تفضيلاً حول ما تنوي الحكومات القيام به (Musell,2009:15).

اسناداً لما تقدم أعلاه من مفاهيم وتعريفات للموازنة العامة، يشير مفهوم الموازنة العامة: على انها خطة عمل للأنفاق في المستقبل وفقاً للإيراد المتوقع، فيتوجب على الحكومات ان تحسب المبلغ الإجمالي للأموال التي ترغب بأنفاقها على المؤسسات الحكومية (المدارس، المستشفيات، الرواتب...الخ) على مدار العام، وتعد الوثيقة الأساسية للمالية العامة كونها تدرج فيها جوانب إنفاق الحكومة وإيراداتها التي تظهر من خلالها الأهداف المخطط لها، وهي أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية فتشير ارقام الموازنة الى اثر تطور التدخل المتزايد للحكومة في التنبؤ لتنظيم جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية لتتمكن من تحقيق أهدافها من خلال الموازنة العامة.

ثانياً: أهمية الموازنة العامة

أحد المهام الأساسية للموازنة العامة هي توفير السيطرة على إيرادات الحكومة ونفقاتها، والموازنات هي الجزء المهم لأحكام السيطرة على الشؤون المالية للحكومة، وهي وسيلة للتحقق من التقارير المالية (Rupple,2015:ch10)، تتجلى أهمية الموازنة العامة في كونها المرآة التي تعكس اهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما انها تعبر عن دور الحكومة الفعال في التأثير على هذه الأنشطة، وتبرز أهمية الموازنة العامة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

1_ أهميتها السياسية

تستحوذ الموازنة العامة على أهمية سياسية كبيرة في الدول التي تتبع الأنظمة النيابية والديمقراطية، اذ تلتزم السلطة التنفيذية، بتقديم مشروع الموازنة كل عام الى مجلس النواب لكي يجيزها ويصدر القرار بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات فهي خاضعة للرقابة الدائمة من قبل مجلس النواب من خلال تعديل او رفض مشروع الموازنة المقدم لها، تمثل السلطة التنفيذية جميع المواطنين بالتالي يتوقع ان تستطيع تحديد أولويات النفقات بشكل افضل من السلطة التشريعية، في الوقت الحالي اصبح من الممكن الوصول الى اقتراحات السلطة التنفيذية للموازنة العامة من قبل المواطنين بصوره الكترونية وبشفافية عالية (Ruy,2014:23)، بأمكان السياسيين التأثير على استعداد أعضاء المجلس بالتصويت على الانفاق المتزايد من خلال الاقتراض بدلاً من استخدام الضرائب لتمويل الفعاليات الحكومية أي ان التوازن السياسي يتأثر بالإنفاق الحكومي حينما يستخدم العجز على نحو مغاير للمال الضريبي، كما ان للفائض نصيب من التأثير على التوازن السياسي فيمكن استخدام الفائض لغرض تمويل الانفاق الحكومي الجديد، او لغرض تخفيض معدل الضريبة (Alesina, Tabellini, 2010:37)، اما بالنسبة للسلطة التشريعية فينظر للموازنة العامة على انها وسيلة لمراقبة اعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) فليس من صلاحيات الحكومة البدء بتنفيذ الموازنة مالم يتم عرضها على السلطة التشريعية لأجازتها قبل بدء السلطة التنفيذية في تنفيذها، من صلاحيات السلطة التشريعية عند مناقشة الموازنة العامة ان تحدث بعض التعديلات على ارقام الاعتمادات المطلوبة من السلطة التنفيذية، وبهذا تكون السلطة التشريعية مؤثرة على السلطة التنفيذية وعلى سياساتها في مختلف المجالات الاقتصادية، التعليمية، الاجتماعية، العسكرية بواسطة وضع تعديلات كالتخفيض مثلا على الاعتمادات المالية المطلوبة لغاية تنفيذ تلك السياسات، تمتد رقابة السلطة التشريعية الى اثناء تنفيذ الموازنة بواسطة طلب المعلومات من السلطة التنفيذية عن أحوال سير التنفيذ في الموازنة، بالوصول الى مرحلة ما بعد انهاء تنفيذ الموازنة العامة فأن السلطة التشريعية تستخدم الحساب الختامي كوسيلة للرقابة (عصفور،2008:7).

2 - أهميتها الاقتصادية

انطلاقاً من أهمية الموازنة العامة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والازدهار، كونها أداة مهمة لمواجهة الصدمات الاقتصادية من خلال التحكم في عمليات الانفاق، او في مصادر الايرادات ومعدلاتها، إذا تتم معالجة الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد بواسطة الموازنة العامة، ففي حالة التضخم تلجأ الحكومة الى سحب الطلب الفائض من خلال فرض الضرائب وتخفيض الانفاق العام، اما في حالة حدوث ازمة الكساد تلجئ الحكومة الى معالجة هذه الازمة عن طريق زيادة الطلب الفعلي باستخدام الفوائض المتراكمة لديها او تقوم الدولة ايضاً بتخفيض الضرائب، وزيادة النفقات، ومنها الإعانات وغيرها من الطرق والأساليب المالية التي تسعى لتحقيق التوازن في الموازنة العامة، الا ان اتساع الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها جعل أهمية الموازنة لا يقتصر على الغرض المالي البحت وهو تحقيق التوازن Equilibrium بين الإيرادات والنفقات العامة وانما السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي Economic Stability مما يتطلب احياناً الخروج عن مبدأ توازن الموازنة (العلي،2008:509).

3 - أهميتها الاجتماعية

ان تحليل ماذا إذا كانت الحكومة تمتثل لالتزامها بالتنفيذ التدريجي للموازنة، ينطوي على النظر للتمتع الفعلي لأفراد المجتمع بحقوقهم، باستخدام المؤشرات التي تكشف ما إذا كان الالتحاق بالمدارس قد اخذ في الازدياد وتراجعت معدلات البطالة (Blyberg, Hofbauer, 2014: 6)، ان الأهمية الاجتماعية للموازنة تتمحور حول اعتناق مفاهيم العدالة الاجتماعية بتقليل الفوارق بين الطبقات والسعي نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي social welfare المتمثل بمدى ارتقاء الخدمات التي تقدمها الحكومات لمواطنيها كالتعليم المجاني وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات المياه وتحسين خدمات الكهرباء وغيرها العديد من الخدمات التابعة لأعاده توزيع الدخل القومي National income، تتم إعادة توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة بفرض الضرائب المباشرة (Direct Taxes) الضرائب التصاعدية على فئات المجتمع من ذوي الدخل العالي، كما ويتم فرض الضرائب الغير مباشرة (Indirect Taxes) على السلع الكمالية التي يتركز الطلب عليها من قبل الافراد ذوي الدخل المرتفع، اذ تسعى

الحكومة الى ان تكون برامجها الخاصة بتوزيع الدخل القومي قادرة ان تقدم المعونة والدعم للفئات الفقيرة (عبدالله، 2001:30).

استناداً لما تقدم أعلاه يمكن بيان أهمية الموازنة العامة بانها ذات أهمية كبيرة لأنها تمكن الحكومة من التخطيط وإدارة مواردها المالية لدعم تنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة التي تعزز تنمية الدولة على أفضل وجه، من خلال الموازنة يمكن للحكومة تحديد أولويات مصانعها وبرامجها وسياساتها وتنفيذها ضمن قيود قدرتها المالية على النحو الذي تمليه الظروف الاقتصادية.

ثالثاً: طرق اعداد الموازنة العامة

نظراً لتعدد أنواع الموازنات، فقد تعددت طرق اعدادها بحسب نوع الموازنة المستخدمة في دولة ما، وكنتيجة بديهية للتطور الحاصل في شتى مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية والتطور التكنلوجي فأن الموازنة العامة تطورت بشكل تلقائي، فكان تغير الموازنة تجريبي أكثر من كونة نظري بسبب تأثرها الشديد بالأنظمة السياسية والنظريات الاقتصادية والاستراتيجيات الإدارية والمبادئ المحاسبية وسلوك الإدارة العام (Premehand,1987).

وعليه سنتطرق الى أنواع الموازنة العامة بحسب مراحل تطورها من الموازنة التقليدية الى الموازنة الحديثة حسب التالي:(سلوم، المهايني، 2007:105)

1- موازنة البنود Line Item Budget
2- موازنة الأداء Performance Budget
3- موازنة التخطيط والبرمجة Planning-Programming Budget
4- موازنة الأساس الصفري Zero –Base Budget
5- موازنة الأداء الجديد New Performance Budge

الشكل (2) تطور الموازنة من الموازنة التقليدية الى الموازنة الحديثة

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لما تقدم اعلاه

لكل نوع من أنواع الموازنة العامة العديد من المزايا والعيوب، الا ان اي طريقة لاعداد الموازنة يجب ان تمر باربعة مراحل هي : (خوري، 2013:3)

أ - الاعداد (التصميم) (design) Formulation، ب - الاعتماد والاقرار Accreditation and approval، ت - التنفيذ Execution، ث - التدقيق Audit

وعليه سنعمد الى التطرق لتلك الطرق بالتفصيل وحسب الاتي: (دردوري،111-105:2014)، (Gamal El-Din,2016:13-15)

1- مرحلة الاعداد (التصميم): هي اول عملية لتقديم مشروع الموازنة العامة، وتتصف هذه العملية بالدقة، اذ تتأثر باقي مراحل اعداد الموازنة بنتائج وفعالية هذه المرحلة، بالاعتماد على الافتراضات التي تضعها الجهة المخولة باعداد الموازنة (مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة)، اذ تقوم الحكومة بتقدير الإيرادات والمخصصات والأنفاق للسنة المالية القادمة، اذ تصدر وزارة المالية (تعميم الموازنة) مطالبة باقي الوزارات والجهات الحكومية بصياغة وتقديم موازناتها الى وزارة المالية، اما بيان ما قبل الموازنة فأنه يكون قد صدر فعلياً قبل ستة اشهر من السنة المالية ليتمكن البرلمان والجمهور من الاطلاع على معايير الموازنة، بمجرد ان يتوصل مجلس الوزراء الى اتفاق

حول الموازنة يقدم (اقتراح الموازنة التنفيذية) الى الرئيس الذي بدورة يعرضه على البرلمان لمناقشته والمصادقة علية، ولأجل تزويد المواطنين برؤى حول خطط الحكومة للعام المقبل تقوم وزارة المالية بنشر هذا الاقتراح بشفافية عالية.

2- الاعتماد والاقرار: تأخذ هذه المرحلة نحو ثلاثة اشهر من المناقشات حول اقتراح الموازنة بعد تقديمة للبرلمان، اذ يتم فحص مشروع الموازنة من قبل لجنة خطة الموازنة ومراجعته من قبل اللجان المتخصصة مثل لجنة (الصحة، التعليم،...الخ) بعد هذه الخطوة يتم مناقشة الأسئلة والتوصيات الناتجة مع الحكومة، ويحق للبرلمان في تلك المرحلة بأحداث بعض التعديلات والتغيرات على الموازنة بالتشاور مع الحكومة، طالما لم يتم زيادة عجز الموازنة، وفي نهاية هذه المرحلة تقوم لجنة التخطيط والموازنة بوضع كل بند من بنود الموازنة للتصويت عليه بصورة منفصلة من قبل البرلمان، وبمجرد الموافقة عليها فأن (قانون الموازنة) يتم اعتماده من قبل رئيس الدولة وينشر في الجريدة الرسمية، وتأخذ وزارة المالية على عاتقها بعد نشر قانون الموازنة اصدار الوثيقتين التاليتين (الموازنة المقررة، موازنة المواطن) فالموازنة المقررة هي النسخة النهائية للموازنة التي سيتم تنفيذها من قبل وزارة المالية، اما موازنة المواطن هي نسخة مبسطة للموازنة تتيح للمواطنين فرصة حقيقية للمشاركة في عمليات الموازنة.

3- مرحلة التنفيذ: تبدأ هذه المرحلة مباشرة بعد اصدار ونشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية اذ تصبح هذه المرحلة سارية المفعول، فتقوم وزارة المالية بتجميع الإيرادات من المصادر المختلفة (الضرائب، المنح وغيرها) و انفاق الأموال لدعم برنامج الموازنة، ثم توزيع الأموال على أساس شهري للوزارات التنفيذية، والتي من واجباتها الاحتفاظ بسجلات الإيرادات والنفقات وتعيد تقديمها لوزارة المالية، وتعكس هذه السجلات تقارير منتصف العام ونهاية العام التي يتم نشرها على موقع وزارة المالية، اذ يعمل تقرير مراجعة منتصف العام بمثابة المعيار الذي يتم من خلاله مقارنة نتائج منتصف العام مع افتراضات الموازنة، بعد مرور أربعة اشهر على انتهاء السنة المالية تقدم الوزارات والجهات الحكومية إيراداتها ونفقاتها الفعلية في تقرير يسمى تقرير الحسابات الختامية الى وزارة المالية، تجمع كل هذه التقارير وتنشر في تقرير نهاية العام.

4- مرحلة التدقيق: تعد هذه المرحلة الأخيرة ، وفيها يتم التدقيق والمراجعة، وهي من مسؤولية السلطة التشريعية، فهي الجهة الرقابية على السلطة التنفيذية لمراقبة تنفيذ الموازنة، من حيث إجازة الجباية والانفاق، بالاعتماد على نتائج المراجعة الدقيقة للحسابات ومدى الامتثال للقوانين الإدارية، وتستغرق غالباً عملية المراقبة نحو الشهرين، يتم بعدها تقديم ملف (تقرير المراجعة) الر كل من وزارة المالية و البرلمان، اذ تتم مناقشة التعديلات والإجراءات التصحيحية، في نهاية المطاف تقوم وزارة المالية بتقديم (تقرير الحسابات الختامية) الذي تم اقراره بقانون موقع من قبل الرئيس وتم نشرة من قبل وزارة المالية.

المبحث الثاني : تحليل واقع الايرادات البديلة (الغير نفطية واثرها على دعم الموازنة الاتحادية للعراق)

المطلب الأول: نبذة عن الاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات الريعية، اعتمادا شبه مطلق، في ظل تراجع انشطة القطاعات الاخرى سواء اكانت انتاجية ام خدمية، نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي، ربما يتنافى هذا الامر مع حقيقة اقتصاد السوق الذي يقتضي ان يكون النشاط الخاص هو مصدر الفائض الاقتصادي.

ان هذا الاعتماد شبه المطلق على ريع الموارد الطبيعية، جعل الدولة تنظر الى ايرادات النفط بوصفها ريعا خارجيا مكتسبا، وكأنه هبة خارجية مستمرة ومنتظمة، ولا يتولد من العمليات الانتاجية الداخلية للاقتصاد الوطني، في ظل انعدام الترابطات الانتاجية بين انتاج النفط وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى. لذلك فان الاقتصاد العراقي يعتمد كليا على ايرادات من الارصدة الاجنبية الناتجة عن بيع النفط وبنسبة تتجاوز(97%) لدعم الموازنة العامة. ان استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تفسر سبب استمرار الحاجة الى الدور المركزي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من التوجهات الليبرالية، وهو ما يؤدي الى مزيد من مركزية الدولة (محمد،2011:4)، وكلما ضعف دور القطاع الخاص، ارتفع العبء على النفقات الحكومية، لذا يقود هذا الامر الى تقوية الحلقة المفرغة بين اعتماد الدولة الكبير على الايرادات النفطية واعتماد المواطنين الكبير على الدولة.

المطلب الثاني: تحليل واقع الايرادات غير النفطية (الايرادات البديلة)

1- اجمالي الايرادات الضريبية

بالرجوع الى البيانات الواردة في الجدول (1) يمكن ملاحظة المسار المتذبذب للإيرادات الضريبية، اذ بلغت (159) مليون دينار وبنسبة مساهمة (0.48%) الى اجمالي الايرادات العامة، لترتفع الى (3.334) مليار دينار عام 2009 نسب مساهمة (6.04%) الى اجمالي الايرادات العامة، يعود هذا الارتفاع في الضرائب الى انخفاض أسعار النفط الخام، لذا عوض الانخفاض برفع الضرائب، وفي عام 2014 بلغ اجمالي الايرادات الضريبية (1.885) مليار دينار بمعدل نمو سالب بلغ (34.4 -%)، وبنسبة مساهمة (1.78%) الى اجمالي الايرادات العامة، وذلك بسبب تدهور الأوضاع السياسية التي تعرضت إليها الدولة، لترتفع عام 2017 الى (6.298) مليار دينار وبنسبة مساهمة (8.13%) عام 2017، لتتراجع بعدا الى (4.718) مليار دينار عام 2020 وبنسبة مساهمة (7.46%)، مما تقدم يمكن

ملاحظة انخفاض نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات، اذ ادرج في مسودات خطط التنمية الوطنية التوقع بارتفاع نسب مساهمة الايرادات الضريبية ولكن وبسبب الفساد المالي والتهرب الضريبي لم يكن موائمة بين الايرادات الفعلية والمتوقعة.

2- نسب الايرادات السياحية

على الرغم من البحث المستمر في المواقع ذات الصلة والبحوث والدراسات، للحصول على البيانات الخاصة بإيرادات القطاع السياحي، الا ان المتوفر هو نسب مساهمة الايرادات الناتجة عن القطاع السياحي المنشورة على موقع البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق، لذا وبالرجوع الى بيانات الجدول (1) نلاحظ تدني نسب مساهمة القطاع السياحي الى اجمالي الايرادات العامة، بالرغم من تطور حركة السياحة في العراق وفتح وتسهيل الاجراءات وارتفاع عدد السائحين الذين وصل عدد الى ما يقارب المليون عام 2017، الا ان عنصر الفساد المالي والاداري كان له الوقع الاكبر، فقد شكلت نسبة مساهمة القطاع السياحي (0.7%) عام 2005، لترتفع الى (3.4%) عام 2009، لتتراجع بعدا الى (1.6%) عام 2012، وخلال السنوات اللاحقة ارتفعت نسبة مساهمة القطاع السياحي الى (6.6%) عام 2016، وهي اعلى نسبة مساهمة، وفي عام 2020 شكلت نسبة مساهمة القطاع السياحي (1.8%) عام 2020، والشكل التالي يوضح نسب مساهمة الايرادات الضريبية وايرادات القطاع السياحي الى اجمالي الايرادات العامة. .

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو %	الإيرادات الضريبية	نمو الإيرادات الضريبية %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة	نسبة مساهمة ايرادات السياحة الى الايرادات العامة	الإيرادات الأخرى
2004	32.982	-	0.159	-	0.48	-	0.197
2005	40.502	22.8	0.495	210.2	1.22	0.7	.055
2006	49.055	21.1	0.591	19.3	1.20	0.5	1.556
2007	54.599	11.3	1.228	107.7	2.24	1.3	0.216
2008	80.252	46.8	0.985	-19.7	1.22	1.3	1.676
2009	55.209	-31.2	3.334	238.2	6.04	3.4	0.122
2010	70.178	27.1	1.532	-54.0	2.18	3.1	5.051
2011	108.807	55.0	1.783	16.3	1.63	1.8	0.396
2012	119.817	10.1	2.633	47.6	2.19	1.6	5.857
2013	113.840	-4.9	2.876	9.2	2.52	1.8	0.285
2014	105.364	-7.4	1.885	-34.4	1.78	2.1	6.406
2015	66.470	-36.9	2.015	6.8	3.03	5	13.142
2016	54.839	-17.4	3.861	91.6	7.04	6.6	6.710
2017	77.422	41.1	6.298	63.0	8.13	4.6	6.051
2018	106.569	37.6	5.686	-9.7	5.33	2.1	5.263
2019	107.566	0.9	4.014	-29.3	3.73	1.1	4.336
2020	63.199	-40.2	4.718	17.5	7.46	1.8	4.032

الجدول (1) تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

المصدر: العمود (1-3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية. العمود (5) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق.

الشكل (3) اجمالي الايرادات العامة والايرادات الاخرى للمدة 2004-2020

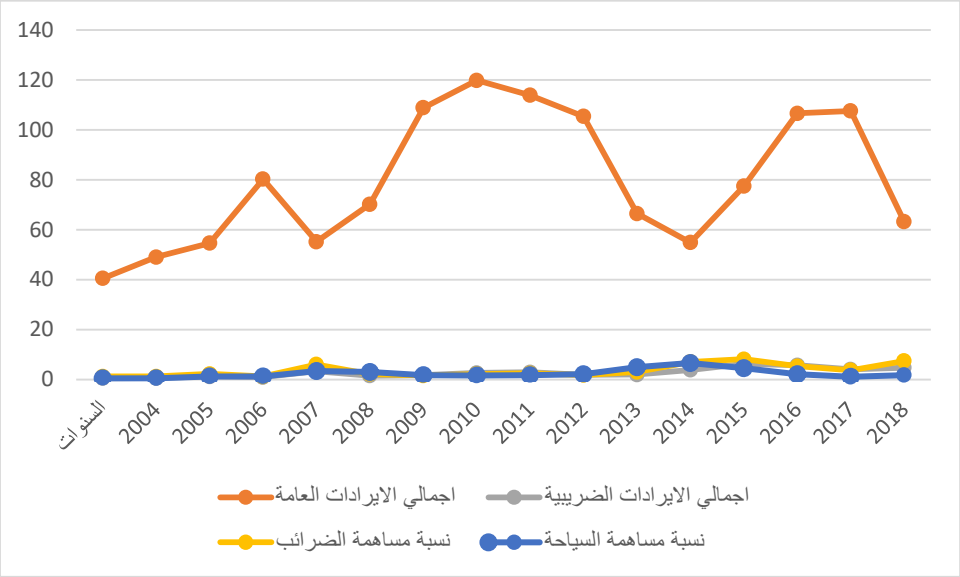

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)

3- ايرادات المنافذ الحدودية وشركة النقل البري

- ايرادات المنافذ الحدودية

تشير البيانات الواردة في الجدول (6) الى ان منفذ سفوان كان المنفذ الاول من حيث الايرادات، اذ بلغت ايراداته (59.136) مليار دينار عام 2007 وباجمالي ايرادات بلغ (67.94) مليار دينار، في حين سجلت ايرادات منفذ الشلامجة (5.301) مليار دينار اما الايرادات المتحصلة من منفذ الشيب فقد بلغت (3.245) مليار دينار، وفي عام 2012 تراجعت ايرادات منفذ سفوان الى (39.725) مليار دينار، في حين ارتفعت ايرادات منفذ الشلامجة الى (9.769) مليار دينار، اما منفذ الشيب فقد بلغت ايراداته (5.864) مليار دينار وباجمالي ايرادات بلغ (55.36) مليار دينار، وخلال السنوات اللاحقة ارتفعت ايرادات المنافذ، اذ بلغت ايرادات منفذ سفوان (89.512) مليار دينار، اما ايرادات منفذ الشلامجة فقد بلغت (19.653) مليار دينار، في حين سجلت ايرادات منفذ الشيب مبلغ (17.657) مليار دينار وباجمالي ايرادات بلغ (126.8) مليار دينار .

جدول (2) ايرادات المنافذ الحدودية العراقية (القيم مليار دينار)

السنوات	ايرادات المنافذ الحدودية				ايرادات شركة النقل البري			
	منفذ سفوان	الشلامجة	الشيب	المجموع	منفذ سفوان	الشلامجة	الشيب	المجموع
2007	59.136	5.301	3.5	67.94	3.248	2.512	1.5	7.26
2008	70.157	7.7936	1.609	79.56	4.174	0.75	0.137	5.061
2009	70.639	5.174	4.486	80.3	3.223	2.65	0.529	6.402
2010	52.533	6.92	3.804	63.26	3.931	2.75	1.635	8.316
2011	42.834	5.454	4.185	52.47	5.464	2.933	1.469	9.866
2012	39.725	9.769	5.864	55.36	11.951	2.779	1.886	16.616
2013	69.167	13.384	8.303	90.85	12.951	2.779	1.886	17.616
2014	72.75	10.958	8.9	92.61	14.741	2.548	3.167	20.456
2015	54.692	12.616	5.811	73.12	16.122	3.887	2.462	22.471
2016	82.613	20.935	18.224	121.8	10.818	5.665	1.878	18.361
2017	89.512	19.653	17.657	126.8	12.432	5.443	2.787	20.662

المصدر: - مديرية احصاءات التجارة ، قسم الاحصاء ، اعداد مختلفة .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات قسم الاحصاء التجاري ، اعداد مختلفة.
- البيانات السابقة لعام 2007 واللاحقة لعام 2017 لم تتوفر.
- **ايرادات شركة النقل البري من المنافذ الحدودية**

بالرجوع الى البيانات الواردة في الجدول (7)، نلاحظ اجمالي الايرادات المتحصلة لشركة النقل البري من منفذ سفوان هي الاكبر، فقد بلغت (3.248) مليار دينار ، اما ايرادات شركة النقل من منفذ الشلامجة فقد بلغت (2.512) مليار دينار، في حين بلغت ايرادات منفذ الشيب (1.5) مليار دينار عراقي عام 2007, وبإجمالي ايرادات بلغ (7.26) مليار دينار، وخلال السنوات اللاحقة شهدت ايرادات النقل البري من المنافذ الحدودية ارتفاعا تخلله تراجع طفيف لبعض السنوات، اذ بلغ ايرادات الشركة من منفذ سفوان (11.951) مليار دينار، ومنفذ الشلامجة (2.779) مليار دينار ومنفذ الشيب (1.886) مليار دينار، وباجمالي ايرادات بلغ (16.616) مليار دينار عام 2012، وخلال عام 2017 وهي السنة الاخيرة لبيانات الجدول المتوفرة في المواقع الرسمية، بلغت ايرادات المنفذ لشركة النقل من منفذ سفوان (12.432) مليار دينار ومنفذ الشلامجة (5.443) مليار دينار، ومنفذ الشيب (2.787) مليار دينار وباجمالي ايرادات بلغ (20.660) مليار دينار، من الملاحظ انخفاض اجمالي الايرادات الناتجة من المنافذ الحدودية على الرغم من التدفق الكبير للسلع بكافة اشكالها الا ان الايرادات لم تحقق الهدف المطلوب للأسباب السابقة نفسها، والشكل التالي يوضح حركة تتطور الايرادات الناجمة عن المنافذ الحدودية.

الشكل (4) ايرادات المنافذ الحدودية للمدة (2007-2017)

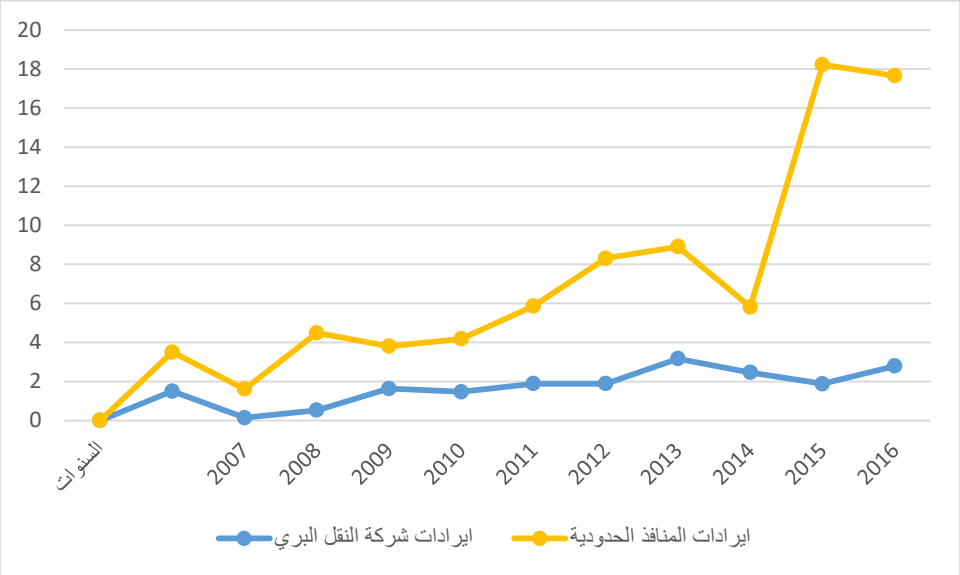

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (7)

- **الايرادات الأخرى**

الإيرادات الأخرى تشمل جميع مصادر الإيرادات العامة غير الإيرادات النفطية والضريبية والنافذ وهي إيرادات أملاك الدولة، الرسوم، والمنح، وخدمات الدوائر، وإيرادات أرباح القطاع العام، والمساهمات الاجتماعية، والإيرادات الرأسمالية وغيرها).

للتعرف على حركة تطور الايرادات الاخرى، نستعين ببيانات الجدول (7)، اذ نلاحظ ارتفاع الإيرادات الأخرى بلغت عام 2004 نحو (197) مليون دينار، لترتفع عام 2010 الى (5.051) مليار دينار، وفي عام 2014 بلغ اجمالي الايرادات الاخرى (6.406) مليار دينار، لتتراجع الى (4.032) عام 2020، من الملاحظ وعلى الرغم من تعدد منافذ الايرادات الاخرى بانها ضعيفة جدا وذلك لأسباب تتعلق بالفساد المالي والاداري وغياب تطبيق قوانين الجباية.

4- الاستثمار الاجنبي المباشر:

شهد الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية تدخل الدولة المباشر والمفرط في جميع الأنشطة الاقتصادي، وسيطرة القطاع العام بشكل شبه تام في ظل تراجع مساهمة القطاع الخاص، في قطاع الإنتاج والخدمات والتجارة والسوق مما أضعف القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي ، إن هذا الانغلاق الاقتصادي وسيطرة مؤسسات القطاع العام على النشاط الاقتصادي، أدى إلى عدم جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق والمتمثلة بالشركات، كذلك عدم الاستفادة من الخبرات الدولية في جميع المجالات سواء أكانت الإنتاجية أم الخدمية، فضلا عن عدم السماح للقطاع الخاص للقيام

بدوره الاقتصادي الفاعل لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية المستهدفة وإذكاء روح المنافسة ، وبعد عام2003 أتجه العراق الى تبني ثقافة السوق القائمة على مبدأ الانفتاح والمنافسة مما استوجب تبني بعض الاصلاحات بهدف اعادة تأهيل قطاعات الاقتصاد الوطني بجميع مفاصله.

فقد مثل صدور قانون الاستثمار رقم(13)، لعام 2006 خطوة هامه في سبيل التنمية الاقتصادية في العراق عن طريق تشجيع الاستثمار فيه، فكان نص المادة (2) من القانون تتمثل بالاتي: (الجزائري، عطية واخرون،2009:49)

أ- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة، في عملية تنمية العراق وتطويره، وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها.
ب- تشجيع القطاع الخاص، العراقي والاجنبي في العراق، من خلال توفير التسهيلات اللازمة، لتأسيس المشاريع الاستثمارية، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بموجب هذا القانون في الاسواق المحلية والأجنبية.
ت- تنمية الموارد البشرية، وذلك حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.
ث- تقديم الحماية لحقوق وممتلكات المستثمرين.

ويتضح من خلال الجدول (3) ان الاستثمار الأجنبي المباشر ظل يتصاعد بوتيرة شبه ثابتة من بعد عام 2003 بما يقارب (300000000) دولار، اذ بلغ اعلى نسبة في عام 2012 بواقع (3400000000) دولار، الا ان الاستثمار الأجنبي المباشر اخذ بالتراجع بحلول عام 2013 اذ بلغ اقصى نسبة تراجع تقدر بـ (10176400000-) دولار في عام 2014، ويعود السبب في هذا التراجع الى الاحداث التي تعرض لها العراق خلال هذه المدة والمتمثلة بعدم وجود الاستقرار الأمني والذي بدورة أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي مما تسبب في عدم جذب المستثمر الأجنبي للتعاقد مع الشركات المحلية لغياب عنصر الأمان فيها، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر بالتراجع اذ لم يتعافى الاستثمار الأجنبي فقد سجل اخر صافي للتدفقات الوافدة من قبل البنك الدولي في عام 2020 وكانت تبلغ (3146600000-) وهي نسبة متدنية لا تقارن بالنسب المتحققة بين عام (2003-2012).

الجدول (3) الاستثمار الأجنبي المباشر

السنة	صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات)	السنة	صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات)
2004	300000000	2013	-2335300000
2005	515300000	2014	-10176400000
2006	383000000	2015	-7574200000
2007	971800000	2016	-6255900000
2008	1855700000	2017	-5032400000
2009	1598300000	2018	-4885100000
2010	1396200000	2019	-3075600000
2011	2082000000	2020	-3146600000
2012	3400000000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل (5) الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمدة (2004_2020)

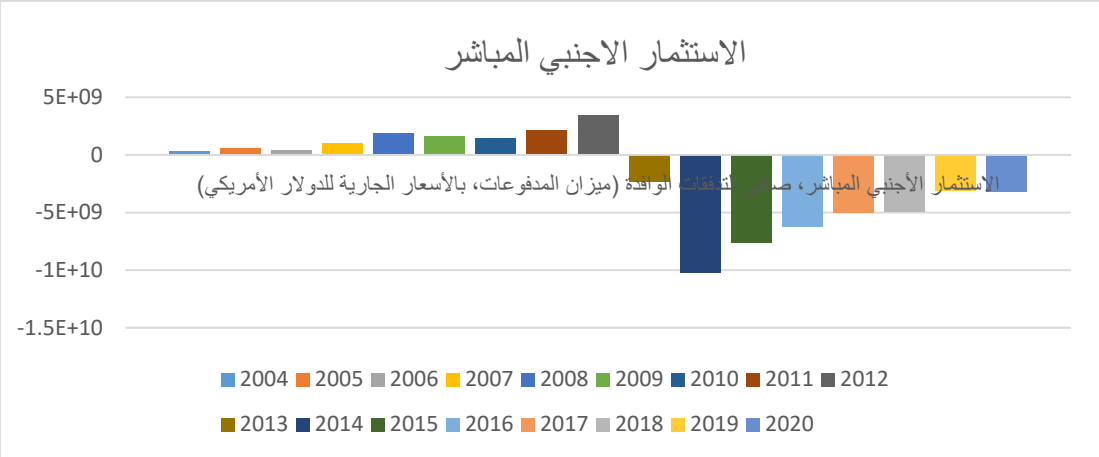

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه

المبحث الثالث : تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة وعجز الموازنة الاتحادية

اختبار الدالة اللوغاريتيمة

المطلب الأول: تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (TR,RX,RO) والمتغير التابع عجز الموازنة الاتحادية (DI)

بعد التاكد من خلو قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات، تاتي الان مرحلة تقدير العلاقة الدالية باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، وتم اختيار المتغيرات المستقلة الاكثر تاثيرا والاعلى قيم وهي اجمالي الايرادات العامة واجمالي ايرادات الضرائب واجمالي الايرادات النفطية لبيان اثرها على المتغير التابع عجز الموانة الاتحادية، وعليه فان الخطوة الاولى حسب خطوات انموذج ARDL، هي تحديد فترات الابطاء للمتغيرات وعليه تم التوصل الى النتائج الواردة في الشكل البياني الاتي:

الشكل (6) تحديد فترات الابطاء

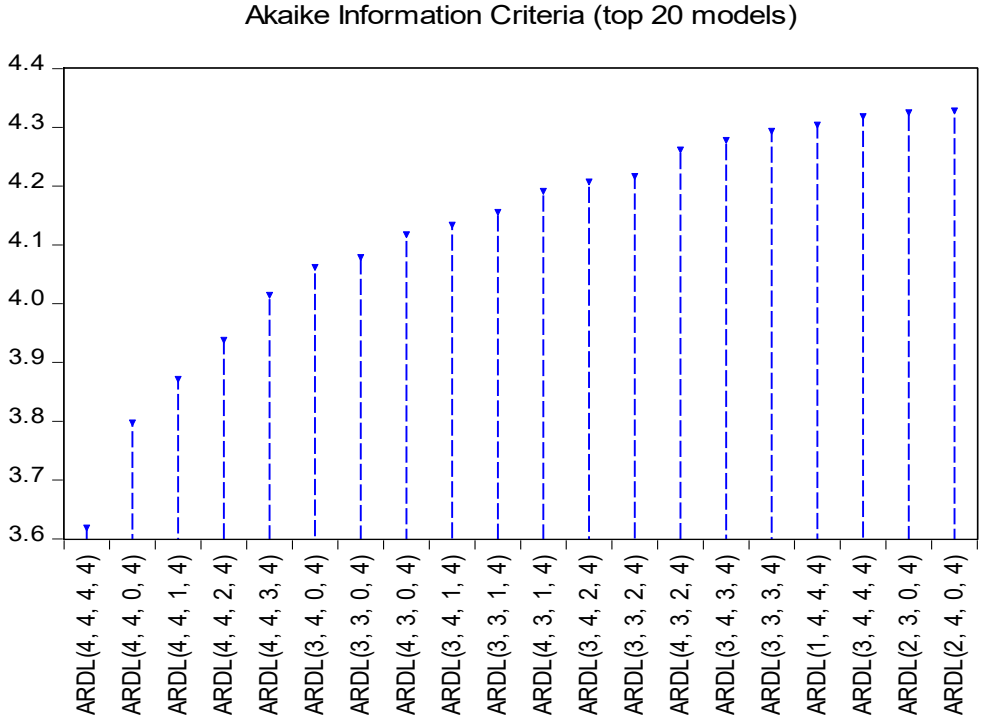

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

نلاحظ من الشكل (6) ان فترات الابطاء المثلى هي (4,4,4,4) حسب معيار المعلوماتية (AIC) مع تحديد 4 فترات للابطاء كحد أعلى لكل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لننتقل الى الخطوة التالية وهي تقدير العلاقة الدالية وحسب النتائج الواردة في الملحق (1)

دلت النتائج الواردة في المحلق (1) معنوية العلاقة، اذ فسرت احصاءة نحو (R^2=0.96) من التغيرات الحاصلة للمتغير التابع (DI)، كما اشار اختبار (Adjusted R-squared) الى القوة التنبؤية للأنموذج اذ بلغت (0.86)، اما اختبار معنوية النموذج، فقد دلت النتائج على معنوية العلاقة، فقد تجاوزت قيمة F المحتسبة قيمتها الجدولية اذ بلغ (9.633220)، عند مستوى معنوية 1%، البالغة (4.02)، وباحتمالية اقل من 5% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الانموذج ككل، لننتقل بعدا الى الخطوة التالية للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك، او ما يسمى اختبار Bound Test ، لذا وبعد اجراء الاختبار تم التوصل الى النتائج الاتية:

الجدول (4) اختبار علاقة التكامل المشترك (Bounds Test)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.303848	3
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	2.37	3.2
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

دلت النتائج الواردة في الجدول (4) على تجاوز قيمة اختبار (**F- Stat**) فهي اكبر من القيم العظمى I(1) والصغرى I(0) عند جميع مستويات المعنوية، قد بلغت (8.303848)، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين المتغيرات.

وللكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وايضا للكشف عن عدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين حسب اختبار (Heteroskedasticity Test) تم التوصل الى النتائج الاتية:

الجدول (5) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين للمتغيرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	15.75509	Prop . F	0.0127
Obs*R-squared	23.07126	Prob. Chi-Square	0.0000
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.744007	Prob. F	0.7134
Obs*R-squared	18.25274	Prob. Chi-Square	0.5056
Scaled explained SS	1.174472	Prob. Chi-Square	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

بالنظر الى النتائج الواردة في الجدول (5) لاحظ ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اذ بلغت قيمة اختبار F=15.75509، وباحتمالية (0.0127) كذلك دلت قيمة اختبار D.W، البالغة (1.389607) بانها في منطقة عدم الحسم اذ بلغت القية الدنيا dl=0.941، والحد الاعلى du=1.511، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرض العدم بعدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، اما التحقق بعدم وجود

مشكلة عدم ثبات تجانس التجانس فان النتائج دلت على عدم معنوية المقدرات، اي أن تباين الاخطاء متجانس.

ولاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

الشكل (7) التوزيع الطبيعي للبواقي للمتغيرات

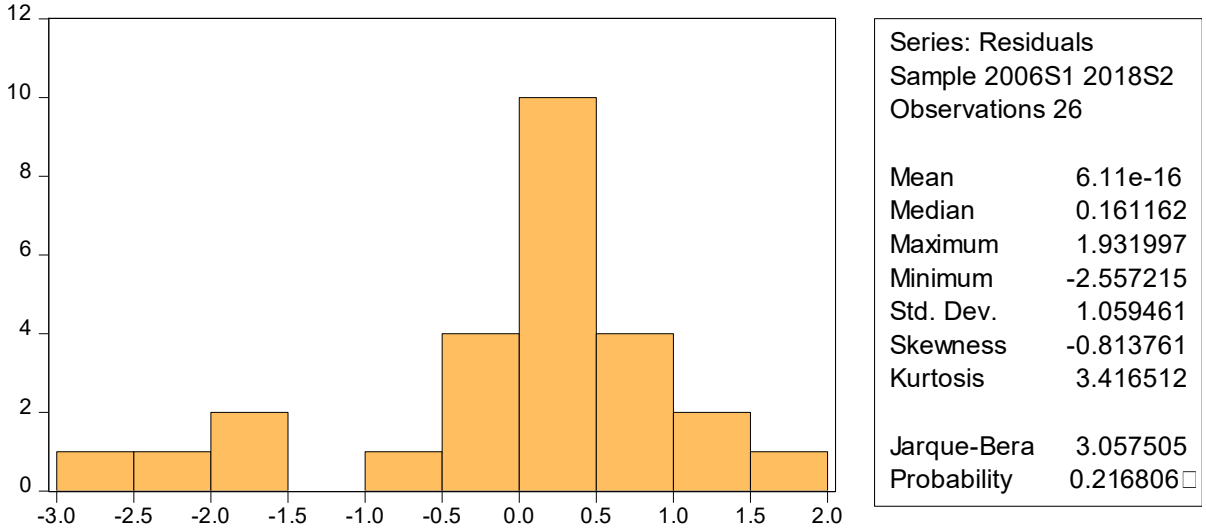

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

دلت النتائج الى ان قيمة اختبار Jarque-Eera بلغت (3.057505)، وباحتمالية (0.216806) اي عدم معنوية النتائج لذا نقبل فرضية العدم الدالة على التوزيع الطبيعي للبواقي.

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج تم الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUMQ) وحسب الاشكال البيانية التالية:

الشكل (8) استقرارية الانموذج المقدر للمتغيرات

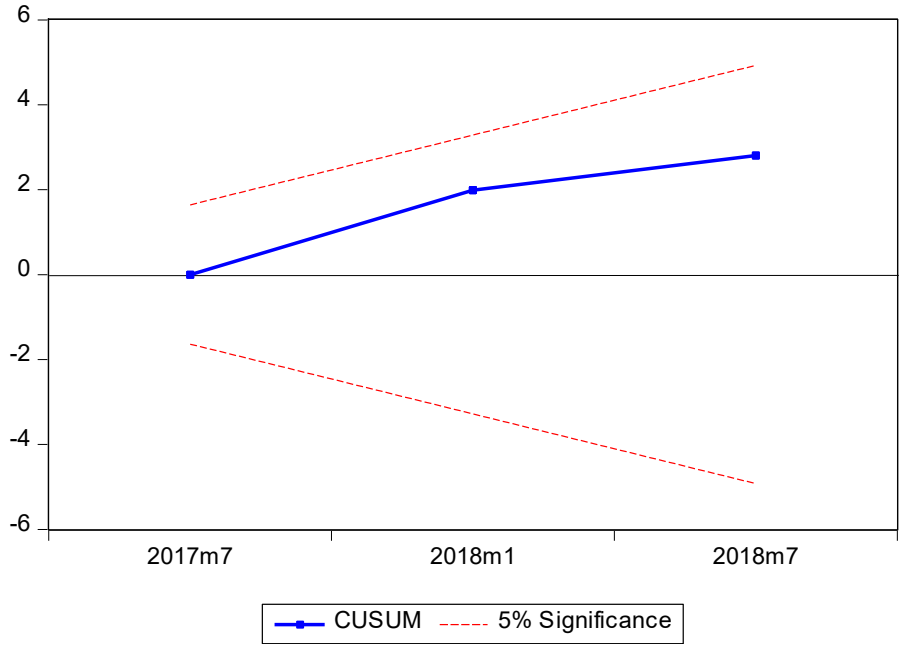

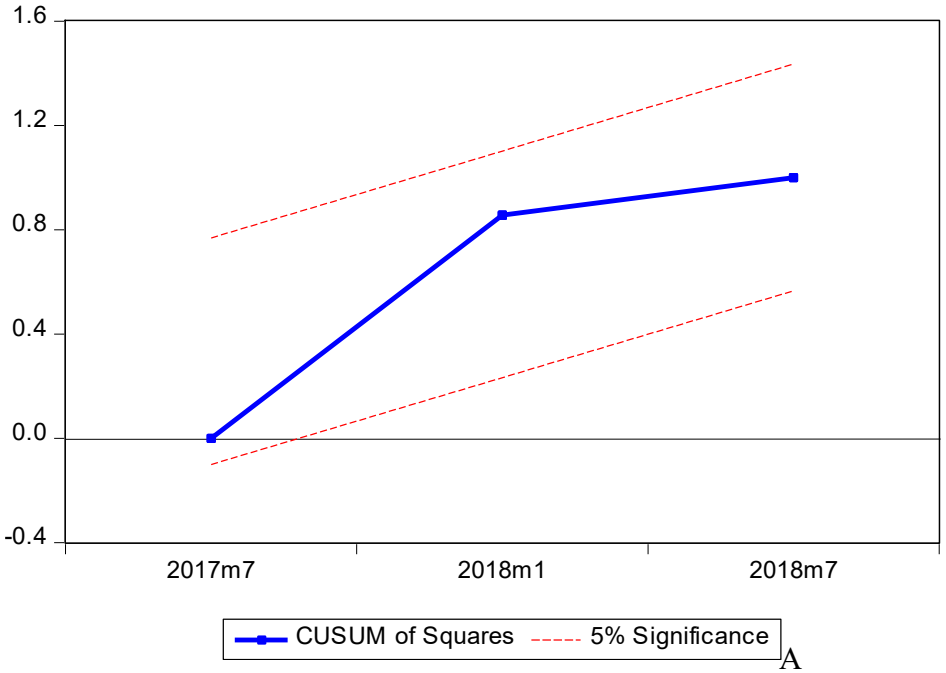

A

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

يشير الشكل البياني (A) الى ان المجموع التراكمي للبواقي كانت داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي الحكم على استقرارية المعلمات المقدرة، في حين اشار الشكل البياني (B) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي، فقد كانت داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الاجل الطويل.

بعد الاختبارات السابقة، سنلجأ الى الكشف عن منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وحسب متطلبات النموذج، لنتوصل الى النتائج كما في الملحق (2).

دلت نتائج الملحق (2) بان معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-4.673453) وهي معنوية عند مستوى 5 % ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (4.67%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل، وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلية بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (TS,PP,AN) والمتغير التابع (DI)

ان الغرض من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعلاه وعزلها بهذا الشكل كون ان ايراداتها ضعيفة جدا، لذا تم تحويل اخذ القيمة اللوغاريتمية لقيم المتغيرات لانها تعطي نتائج على شكل نسب صحيحة فضلا ان النموذج اعطى افضل تقدير من الأنموذج اللاخطي السابق، وعليه وبعد اجراء التقدير تم التوصل الى النتائج التالية:

B

Regression Analysis: DI log versus TS log, PP log, AN log

The regression equation is
DI log = 1.25 - 0.011 TS log - 0.365 PP log - 0.0332 AN log

24 cases used, 6 cases contain missing values

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	1.254	1.163	-1.08	0.294
TS log	-0.0109	0.1491	-0.07	0.942
PP log	-0.3648	0.2664	-1.37	0.186
AN log	-0.03318	0.04701	0.71	0.488

S = 0.314510 R-Sq = 17.5% R-Sq(adj) = 5.1%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	3	0.41883	0.13961	1.41	0.269
Residual Error	20	1.97833	0.09892		
Total	23	2.39716			

Durbin-Watson statistic = 0.852232

dl=0.941 du= 1.510

نلاحظ أن القيمة المحتسبة أصغر من الحد الأدنى وبالتالي وجود إرتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية.

أختبارات الأنموذج

1- الاختبارات الاقتصادية

من نتائج التحليل للنموذج المقدر، يتضح تطابق إشارات المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ ارتبطت المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بعلاقة عكسية، مما يدل على ان ارتفاع ايرادات المنافذ البديلة يؤدي الى انخفاض عجز الموازنة، بقيمة المعلمات، اذ ان ارتفاع ايرادات السياحة سيؤدي الة انخفاض العجز بمقدار (1%)، في حين ان زيادة ايرادات المنافذ الحدودية سيؤدي الى انخفاض العجز بمقدار (36%)، اما الايرادات الاخرى ففي حال زيادتها سيؤدي ذلك الى انخفاض قيمة العجز بمقدار (3%). من الملاحظ ان نسبة التغير في العجز ضعيفة جدا، نتيجة انخفاض الايرادات الناتجة عن تلك المتغيرات.

2- الاختبارات الإحصائية

أ- **اختبار (t-Test):** بالنظر الى النتائج الواردة، اتضحعدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التاب، اذ ان قيم اختبار T المحتسبة اصغر من قيمها الجدولية عند مستويات المعنوية كافة، لذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم، وايضا يمكن الاستدلال من قيمة P-Value والتي كانت اكبر من (5%) لجميع المتغيرات.

ب- اشار اختبار (R^2) Coefficient of Determination الى تفسير (17.5%) فقط من اجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهي ضعيفة جدا، وبالنظر ايضا الى القوة التنبؤية للأنموذج حسب اختبار ($\overline{R}^2$) Adjusted Coefficient of Determination التي بلغت (5.1%)

ت- اما اختبار معنوية الأنموذج ككل فقد دلت النتائج حسب قيمة اختبار (F- Test) المحتسبة بعدم معنوية النموذج المقدر والتي بلغت (1.41) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند كافة مستويات المعنوية، ولذا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرض العدم.

إختبار Durbin – Watson test (DW)

عند مقارنة القيمة المحتسبة لـ (D.W*) والبالغة **(0.852232)** مع القيمتين الحرجتين

الاستنتاجات

1- عدم السعي لتنويع منافذ الايرادات العامة سيؤدي في النتيجة الى ارتفاع الفقر في زيادة النمو السكاني المفرط وتقلبات اسعار النفط العالمية.

2- دلت النتائج الاحصائية على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اجمالي الايرادات العامة واجمالي ايرادات القطاع النفطي واجمالي ايرادات الضرائب وبنسب متفاوتة، وايضا وجود تصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل حسب نموذج التنبؤ.

3- عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات الاخرى ايرادات السياحة وايرادات الرسوم والدومين العام وايرادات المنافذ الحدودية، من الناحية الاحصائية وضعف تفسير الأنموذج حسب الاختبارات الاخرى وبالتالي الحكم على التأثير الضعيف جداً للإيرادات الاخرى على دعم الموازنة الاتحادية.

التوصيات

1- السعي لأنشاء صناديق سيادية لاسيما الاستثمار في الاسهم والسندات الدولية لدعم الموازنة الاتحادية بالأرباح المتحققة اثناء تراجع اسعار النفط.

2- التطبيق الصارم للقوانين الخاصة بجباية الايرادات لاسيما الايرادات المتحققة من المنافذ الحدودية، من خلال تسليم تلك المنافذ للجيش او لجهاز مكافحة الارهاب للسيطرة على منع تهريب الاموال والتهرب من دفع الاموال والحد من ادخال الممنوعات للبلد.

3- اعتماد الموازنة الصفرية كبديل لموازنة البنود وذلك سيمنح العراق فرصة الغاء او تخفيض التخصيصات عن المشاريع المتلكئة والمتوقفة،

فضلا عن انه يتيح للأجهزة الرقابية متابعة تنفيذ الاعمال وصرف الاموال بشكل حقيقي لإيقاف عملية استنزاف الاموال بمبالغ تقديرية خيالية للحد من الفساد المالي والاداري.

4- نتيجة للتوصية السادسة، ضرورة تكليف لجنة مختصة لدراسة الية تطبيق الموازنة الصفرية بالاعتماد على تجارب الدول التي طبقتها.

المصادر العربية

1- غيلان، مهدي سهر (2007)، "دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق" جامعة كربلاء- مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 5 العدد 2.

2- خوري، راني،(2013)،"الموازنة العامة"، تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الإستراتيجيات الأردني.

3- دردوري، لحسن،(2014)،"سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس" أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

4- سلوم، المهايني، حسن عبد الكريم، محمد خالد،(2007)، " تنفيذ الموازنة العامة وعلاقتها بالنظام المحاسبي الحكومي" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 65.

5- الطائي، بشير هادي عودة، (2021)،" دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات"، المجلد 17، العدد 26.

6- عبدالله، حسين، (2001)، "مستقبل النفط العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء: بيروت – لبنان.

7- عصفور، محمد شاكر،(2008)،"أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن- عمان.

8- العلي، عادل فليح،(2008)،" المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الحامد، الاردن- عمان.

9- محمد، سحر قاسم،(2011)،"الاليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء.

المصادرالانكليزية :

1- Abdulrahman M. Jolo, Ibrahim Ari, and Muammer Koç,(2022),” Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence”, Division of Sustainable Development, College of Science and Engineering, Hamad bin Khalifa University, Qatar Foundation, Doha P.O. Box 5825, Qatar; ajolo@hbku.edu.qa (A.M.J).

2- Alesina & Tabellin, Alberto, Guido (2010),”Voting On The Budget Deficit, American Economic Association, The American Economic Review”. Vol . 80, No. 1.

3- Blyberg, Hofbauer, Ann, Helena,(2014),”Governments Budgets” What does the obligation of progressive realization1 in article 2 mean?.

4- Ferreira, G.F.C. (2009). "The Expansion and Diversification of the Export Sector and Economic Growth: The Costa Rican Experience". The Department of Agricultural Economic and Agribusiness. Ph.D. Thesis, MBA McNeese State University, Louisiana State University.

5- Gamal El-Din, Amira (2016). State Budget Formulation Process and Good Governance Framework in the Context of Egypt. The American Univerity in Cairo. Thesis Submitted to the Public Policy and Administration Department.

6- GLOBAL INNOVATIVE LEADERSHIP MODULE,(2015),” BUDGET AND FINANCIAL PLANNING” ERASMUS+ STRATEGIC PARTNERSHIP FOR YOUTH.

7- Hvidt، Martin (2013) "Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends".

8- Musell, R. Mark,(2009)," Understanding Government Budgets: A Practical Guide".

9- Premehand, A.,(1987)," Govrenment Budgeting and Productivity", public Productivity Review, No.41,.Spring.

10- Rupple, Warre,(2015)," Wiley GAAP for Governments 2015: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles for State and Local Governments" The Importance of Budgets to Government Ch 10.

11- Ruy, J.(2014)" The Public Budgeting and Finance Primer: Key Concepts in Fiscal Choice by Jay Eungha", London: M.E. Sharp.

12- ZEGHACHOU,DEHANEandothers(2017),Meriem, ZEGHACHOU and Mohammed, DEHANE," The role of public spending policy in activating economic diversification - Theeconomy of the United Arab Emirates asa model - University of Cpnstantine2.

الملاحق:

الملحق(1) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Dependent Variable: DI
Method: ARDL
Date: 07/23/22 Time: 12:30
Sample (adjusted): 2006S1 2018S2
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TR RO RX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DI(-1)	0.126265	0.198573	0.635861	0.5483
DI(-2)	-4.817323	0.929610	-5.182091	0.0021
DI(-3)	0.030031	0.268424	0.111881	0.9146
DI(-4)	0.987574	0.501463	1.969384	0.0964
TR	-0.900869	0.498319	-1.807817	0.1206
TR(-1)	0.030770	0.299543	0.102723	0.9215
TR(-2)	-1.655313	0.561320	-2.948967	0.0256
TR(-3)	-0.068898	0.324001	-0.212647	0.8386
TR(-4)	1.548298	0.401793	3.853468	0.0084
RO	0.349953	0.411570	0.850288	0.4278
RO(-1)	-0.025636	0.280255	-0.091474	0.9301
RO(-2)	1.746978	0.559814	3.120640	0.0206
RO(-3)	0.041481	0.307414	0.134934	0.8971
RO(-4)	-0.967982	0.339168	-2.853991	0.0290
RX	-0.006982	0.001583	-4.411118	0.0045
RX(-1)	-3.51E-05	0.000573	-0.061254	0.9531
RX(-2)	-0.002542	0.000588	-4.327041	0.0049
RX(-3)	0.000136	0.000516	0.264454	0.8003
RX(-4)	-0.005884	0.001306	-4.505017	0.0041
C	98.53976	18.67916	5.275385	0.0019

R-squared	0.968259	Mean dependent var	18.85892
Adjusted R-squared	0.867747	S.D. dependent var	5.946700
S.E. of regression	2.162615	Akaike info criterion	4.452638
Sum squared resid	28.06143	Schwarz criterion	5.420405
Log likelihood	-37.88430	Hannan-Quinn criter.	0.045639
F-statistic	9.633220	Durbin-Watson stat	1.389607
Prob(F-statistic)	0.004988		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

الملحق (2) نتائج تصحيح الخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DI)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/23/22 Time: 12:52
Sample: 2004S1 2020S2
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DI(-1))	3.799718	0.470393	8.077747	0.0002
D(DI(-2))	-1.017605	0.172432	-5.901482	0.0011
D(DI(-3))	-0.987574	0.189089	-5.222796	0.0020
D(TR)	-0.900869	0.180157	-5.000475	0.0025
D(TR(-1))	0.175913	0.165567	1.062491	0.3289
D(TR(-2))	-1.479400	0.295353	-5.008926	0.0024
D(TR(-3))	-1.548298	0.257630	-6.009782	0.0010
D(RO)	0.349953	0.152929	2.288346	0.0621
D(RO(-1))	-0.820477	0.182549	-4.494570	0.0041
D(RO(-2))	0.926501	0.223240	4.150249	0.0060
D(RO(-3))	0.967982	0.204884	4.724527	0.0032
D(RX)	-0.006982	0.000927	-7.532443	0.0003
D(RX(-1))	0.008289	0.001045	7.934311	0.0002
D(RX(-2))	0.005747	0.000860	6.682298	0.0005
D(RX(-3))	0.005884	0.000762	7.718733	0.0002
CointEq(-1)*	-4.673453	0.561809	-8.318578	0.0002

R-squared	0.946278	Mean dependent var	0.844846
Adjusted R-squared	0.865695	S.D. dependent var	4.570980
S.E. of regression	1.675155	Akaike info criterion	4.144946
Sum squared resid	28.06143	Schwarz criterion	4.919159
Log likelihood	-37.88430	Hannan-Quinn criter.	4.367891
Durbin-Watson stat	1.389607		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي